

Comparative Study of the Environmental Impact Assessment System in the State of Kuwait with International Best Practice using Gap Analysis Approach

Aisha Salem AL-Hamdan; Anwar Sheekhelseen Abdo; and Amir Al-Sammak
College of Graduate Studies, Arabian Gulf University, Kingdom of Bahrain

ID # (2790)

Received: 07/02/2014

In-revised: 03/06/2014

Correspondent Author:

Aisha Salem AL-Hamdan

E-mail:

al.hamdan@windowslive.com

ABSTRACT

This study addresses the issue of the Environmental Impact Assessment (EIA) in the State of Kuwait, which has become inherent in many development projects. Numerous international and local institutions require assessment of environmental impacts prior to final approval of project implementation. In addition, item number (1) of Law No. 16 of 1996 amended provisions of Law No. 21 of 1995 issued by the General Authority for Environment stipulates the need for an environmental impact assessment, which became incumbent on everyone before the implementation and operation of any facility, whether industrial or recreational. The study aims to evaluate the methodology of the Kuwaiti Environmental Impact Assessment system, with regards to its stages and mechanism of follow-up procedures. And to compare it with the components, methods, criteria and policies of the current best global practices implemented by the World Bank and environmental impact assessment systems in Bahrain, Sultanate of Oman and Egypt. The study aims also to identify deficiencies and policy drawbacks of EIA system in Kuwait, and to propose procedures that improve the application of environmental impact assessment methodologies. To achieve the objectives of the study an analysis of the data gathered from reports, scientific assessments, as well as from private consultancy offices was performed. The use of Gap approach enabled the researchers to identify the various gaps and limitations in the current practices and application of EIA procedures in the State of Kuwait. The EIA procedures and policies of the World Bank were the basic references of the study. The findings of the analysis show that: there is a gap between the environmental policies in Kuwait and how thoroughly these policies are applied in the field. This gap led to an imbalance in the practice of environmental impact assessment procedures. Public participation was weak in the stages (Scoping and Review) of environmental impact assessment. Participation is considered an effective part of the environmental assessment planning processes. The study proposed several recommendations for improving the EIA system in the State of Kuwait including: preparation of new procedural guidelines that will provide the basis to be applied by the General Authority for Environment during the audit of the environmental impact assessment reports, up-grading of the consultancy offices and encourage the active participation of the public in the stages of environmental impact assessment planning processes.

KEYWORDS

Environmental Impact Assessment, World Bank criteria, Gap analysis, Kuwait.

دراسة مقارنة بين نظام تقييم المردود البيئي في دولة الكويت مع أفضل الممارسات العالمية باستخدام منهجية تحليل الفجوة (Gap Analysis)

عائشة سالم الحمدان، أنور شيخ الدين عبده، وعمرو عبدالعزيز السماك
كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين

المستخلص

تتناول هذه الدراسة نظام تقييم المردود البيئي الكويتي، والذي أصبح ملازماً لأية مشاريع تنموية، حيث تشترط المؤسسات الدولية والمحلية إجراء دراسات تقييم المردود البيئي، قبل الموافقة النهائية على تنفيذ المشاريع. ففي دولة الكويت فإن المادة رقم 1 من القانون رقم 21 لسنة 1995 المعدل أحكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996 الصادر من الهيئة العامة للبيئة تنص على ضرورة إجراء تقييم المردود البيئي والذي أصبح لازماً على الجميع العمل به قبل تنفيذ وتشغيل أية منشأة سواء كانت صناعية أو ترفيهية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم منهجية نظام تقييم المردود البيئي الكويتي من حيث مراحل وآليات متابعته، ومقارنته من حيث مكوناته وطرقه ومعايير وسياساته، مع أفضل الممارسات العالمية كالبنك الدولي ونظم تقييم المردود البيئي البحرينية والعمانية والمصرية. وذلك للوصول إلى توصيات تساهم في تحسين نظام تطبيق دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت. وشملت الدراسة تحليلاً للمعلومات التي تم جمعها من الدراسات والتقارير، وتلك التي قد تم جمعها باستخدام منهجية تحليل الفجوة وذلك لتحديد الفجوات والنواقص في الممارسات الحالية لعملية التقييم البيئي في دولة الكويت. وكمراجعة رئيسية اعتمد التقييم على سياسات وإجراءات البنك الدولي للتقييم البيئي للمشروعات. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود فجوة بين السياسات البيئية في الكويت وتطبيقها على أرض الواقع والتي أدت إلى وجود خلل في ممارسات تطبيق إجراءات تقييم المردود البيئي في مراحلها المختلفة. كما بينت الدراسة أيضاً فجوة في عدم المشاركة الجماهيرية في مرحلتها تحديد النطاق والمراجعة والتي تعتبر جزءاً فعالاً من عمليات التقييم البيئي. خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات شملت اقتراحات لإعداد دليل إرشادي لأسس وإجراءات تقييم المردود البيئي كأساس يتم تطبيقه بالهيئة العامة للبيئة أثناء مراجعة تقارير تقييم المردود البيئي، وتطوير عمل المكاتب الاستشارية، وتفعيل دور الجمهور ومشاركته في مراحل عمليات تخطيط تقييم المردود البيئي.

رقم المسودة: (2790)

تاريخ استلام المسودة: 2014/02/07

تاريخ المسودة المعدلة: 2014/06/03

الباحث المراسل: عائشة سالم الحمدان

بريد الكتروني:

al.hamdan@windowslive.com

الكلمات الدالة

تقييم المردود البيئي معايير التقييم البيئي، معايير البنك الدولي، تحليل الفجوة، الكويت.

المقدمة

الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة أكثر ترشيداً لتحقيق التنمية المستدامة (الصراوي، 2001؛ عمر وزكي، 2005). ويأتي هذا الاهتمام بإجراء التقييم البيئي للمشاريع الصناعية والتنموية بدولة الكويت، انطلاقاً من قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السادس بقمة مسقط بسلطنة عُمان عام 1985، والذي أقر في المادة السادسة «اعتماد مبدأ التقويم البيئي للمشاريع وإعداد دراسات التقويم البيئي ضمن دراسات الجدوى وربط ترخيص المشاريع والمرافق بموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئة على نتائج هذه الدراسات»، وبناء عليه فقد تم إعداد النظام الموحد للتقويم البيئي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (يوسف، 2002). ومما يبرز أهمية دراسات تقييم المردود البيئي للمشروعات في دولة الكويت، اهتمام قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة لسنة 1995 بهذا التقييم «حيث أن الفقرة (15) من المادة (3) من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة لسنة 1995 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996 والتي تنص على أن من أهم اختصاصات الهيئة العامة للبيئة "إبداء الرأي والمشورة حول المردود البيئي لمشاريع التنمية الأساسية قبل إقرار تنفيذها من الجهات المعنية" تؤكد اهتمام الدولة بهذا الجانب والذي على ضوئه تم وضع إدارة

اهتمت دولة الكويت بحماية البيئة والمحافظة عليها منذ بداية الخمسينات وذلك بإصدار العديد من التشريعات البيئية التي تعمل على معالجة الجوانب المتعلقة بالبيئة وحرصاً من دولة الكويت على مراعاة الاعتبارات البيئية فقد كانت هناك عدة مبادرات لإنشاء جهاز بيئي ويعد القانون رقم (62) لعام 1980 في شأن حماية البيئة بمثابة القانون العام آنذاك للمحافظة على البيئة. والذي يتكون من 13 مادة تضع المبادئ الأساسية العامة لحماية البيئة والإدارة البيئية في الدولة. وبموجب المادة الثانية من القانون تم إنشاء مجلس لحماية البيئة برئاسة وزير الصحة العامة حيث أصدر المجلس القرار الوزاري (9/90) والخاص بشأن تنظيم إجراء دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات الإنشائية والصناعية (العوضي، 1996). ثم صدر القانون رقم 21 لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة المعدلة بعض أحكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996 والذي يعد حدثاً بيئياً مهماً في تاريخ التشريعات البيئية الكويتية والذي يوضح مدى حرص الدولة على وضع تنظيم قانوني وتخصيص جهاز مستقل لحماية البيئة بالإضافة إلى قيامه بالمهام اللازمة لصون مختلف

تعمل دراسات تقييم المردود البيئي للمشروعات الإنمائية على تحقيق مستوى أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، كما أنها تعمل على رفع مستوى الحماية للبيئة والوصول إلى الحد الأدنى من التأثيرات السلبية نتيجة التشاور بين الأطراف المعنية مما يؤدي إلى المحافظة على مستويات المعيشة أو رفعها. ومن هذا المنطلق تسعى العديد من المؤسسات الدولية والمحلية إلى اشتراط اجراء دراسات تقييم المردود البيئي قبل الموافقة النهائية على تنفيذ المشروع وعلى هذا الأساس فإن دراسات تقييم نظام المردود البيئي في دولة الكويت ومطابقتها مع المعايير العالمية يعتبر أساسياً حتى تتواءم مع التطور الصناعي وتتوافق مع المتطلبات الإقليمية والعالمية لحماية البيئة مما يعزز صورة الكويت في المحافل الدولية في مجال حماية البيئة.

3. أهداف الدراسة

- 1.3 التعرف على سياسات تقييم المردود البيئي للمشروعات في دولة الكويت.
- 2.3 القيام بدراسة مقارنة بين متطلبات دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت مع المتطلبات الإقليمية والعالمية
- 3.3 تقييم منهجية دراسات التقييم البيئي ومقارنتها مع بعض الممارسات والمعايير العالمية باستخدام تحليل الفجوة.
- 4.3 تحديد النواقص في سياسات ودراسات تقييم المردود البيئي
- 5.3 الخروج بتوصيات تساهم في تحسين نظام تطبيق دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت.

منهجية الدراسة

استخدم البحث منهجية مركبة حيث اعتمد الأسلوب الوصفي والمنهج التحليلي في مناقشة النقاط المتعلقة بموضوع البحث، وذلك عن طريق: جمع واستعراض المراجع و الدراسات العلمية التي تناولت تقييم المردود البيئي، ومراجعة واستعراض أنظمة ولوائح وإجراءات إدارة التخطيط والمردود البيئي بالهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت، والقيام بزيارات ميدانية لمجموعة من المؤسسات والشركات الاستشارية والمكاتب الخاصة العاملة في مجال اعداد الدراسات البيئية للإطلاع علي تقاريرهم والممارسات الحالية لنظام تقييم المردود البيئي للمشروعات التنموية في دولة الكويت، و تحديد مراحل متطلبات تقييم المردود البيئي وتطبيق منهجية تحليل الفجوة لمقارنته مع افضل الممارسات الاقليمية والعالمية ومعايير البنك الدولي كمرجعية رئيسية ، وذلك لتحديد الفجوات والنواقص في الممارسات الحالية لعملية تقييم المردود البيئي في دولة الكويت.

مفهوم تقييم المردود البيئي

1. الإطار النظري

مع بدايات التنبؤ بأخطار الثورة الصناعية وما لها من تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية و ظهور بعض النتائج البيئية غير المتوقعة

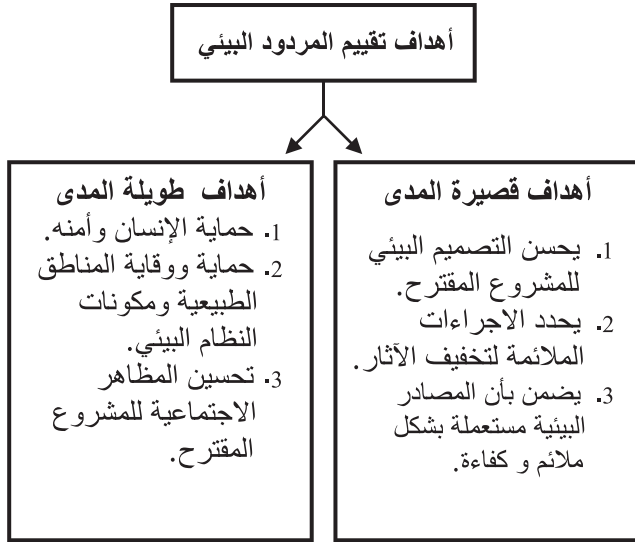
التخطيط وتقييم المردود البيئي كأحد الإدارات الفنية في الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة. ومما جعل التشريعات المتعلقة بالمردود البيئي تشريعات ملزمة ومن متطلبات الترخيص لأي مشروع إنمائي“ (الهيئة العامة للبيئة، 2011). ومع تعدد التجارب العالمية في تطبيق دراسات تقييم المردود البيئي، ومع تطور هذه الدراسات، وأساليب إعدادها، والإجراءات المتبعة في التعامل مع أصحاب المصلحة لها، كان من الأهمية للهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت من وضع أسس وإجراءات تقييم المردود البيئي بما يتوافق مع طبيعة العمليات التنموية في الدولة، ومراجعة وتطوير هذه الإجراءات لتعظيم الاستفادة منها. وتسعى الهيئة العامة للبيئة حالياً إلى تطوير وتحديث العمل البيئي في إدارتها الفنية المختلفة عن طريق الاستعانة بالهيئات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المختصة في شئون حماية البيئة والمحافظة عليها، ومن أهم الأمور التي توليها الهيئة لتعزيز تقييم المردود البيئي في المرحلة القادمة هو إدخال تقييم المردود البيئي الاستراتيجي للسياسات والخطط والبرامج التنموية للدولة، سواء الحالية منها أو المستقبلية، ومن ثمار هذا المشروع إعداد إرشادات تفصيلية لتقييم المردود البيئي للمشاريع الكبرى والمشاريع الصناعية الصغيرة محدودة الأثر البيئي، والتوصل إلى آلية متكاملة لإشراك الرأي العام بمراحل تقييم المردود البيئي حيث أن إشراك الجمهور وجمعيات النفع العام من أهم أهداف التقييم التي يتم التركيز عليها من قبل برامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة. وتتناول هذه الدراسة موضوع تقييم نظام المردود البيئي والمنهجية المتبعة في دولة الكويت من حيث مكوناتها وطرقها وسياساتها مع مقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية وذلك للوصول إلى مقترحات وتوصيات تساهم في تحسين نظام تطبيق دراسات التقييم البيئي في الكويت.

1. مشكلة وسؤال الدراسة

أدى التطور التنموي في دولة الكويت إلى تأثيرات سلبية على البيئة، ومع زيادة عدد المشاريع العمرانية والصناعية زاد الضغط السكاني على الموارد الطبيعية مما أدى إلى استنزافها وتدهورها، ونتيجة لذلك فإنه من الضروري عمل دراسات تقييم المردود البيئي لأي مشروع قبل البدء فيه، من أجل حماية البيئة وضماناً لإنجاح المشروعات التنموية واستمرارها. وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: هل طريقة عمل دراسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت ومتطلباتها تتطابق مع المتطلبات العالمية؟

2. أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من إنها تتناول موضوعاً يعتبر أحد الوسائل الفعالة في تحقيق خطط التنمية المستدامة، وبعد نظم تقييم المردود البيئي من أحدث المواضيع البيئية في الوقت الحاضر نظراً لما تتعرض له الموارد الطبيعية من تدهور واستنزاف مفرط من قبل الإنسان وهذا بدوره يؤثر في توازن النظم البيئية، ومن ثم عرقلة جهود التنمية المستدامة.



شكل 1 : أهداف تقييم المردود البيئي (UNEP,2002)

3. مراحل تقييم المردود البيئي

يتضمن انجاز أو إجراء تقرير تقييم المردود البيئي عدة خطوات كما يوضحه (شكل2) وهي

4. مفهوم تحليل الفجوة

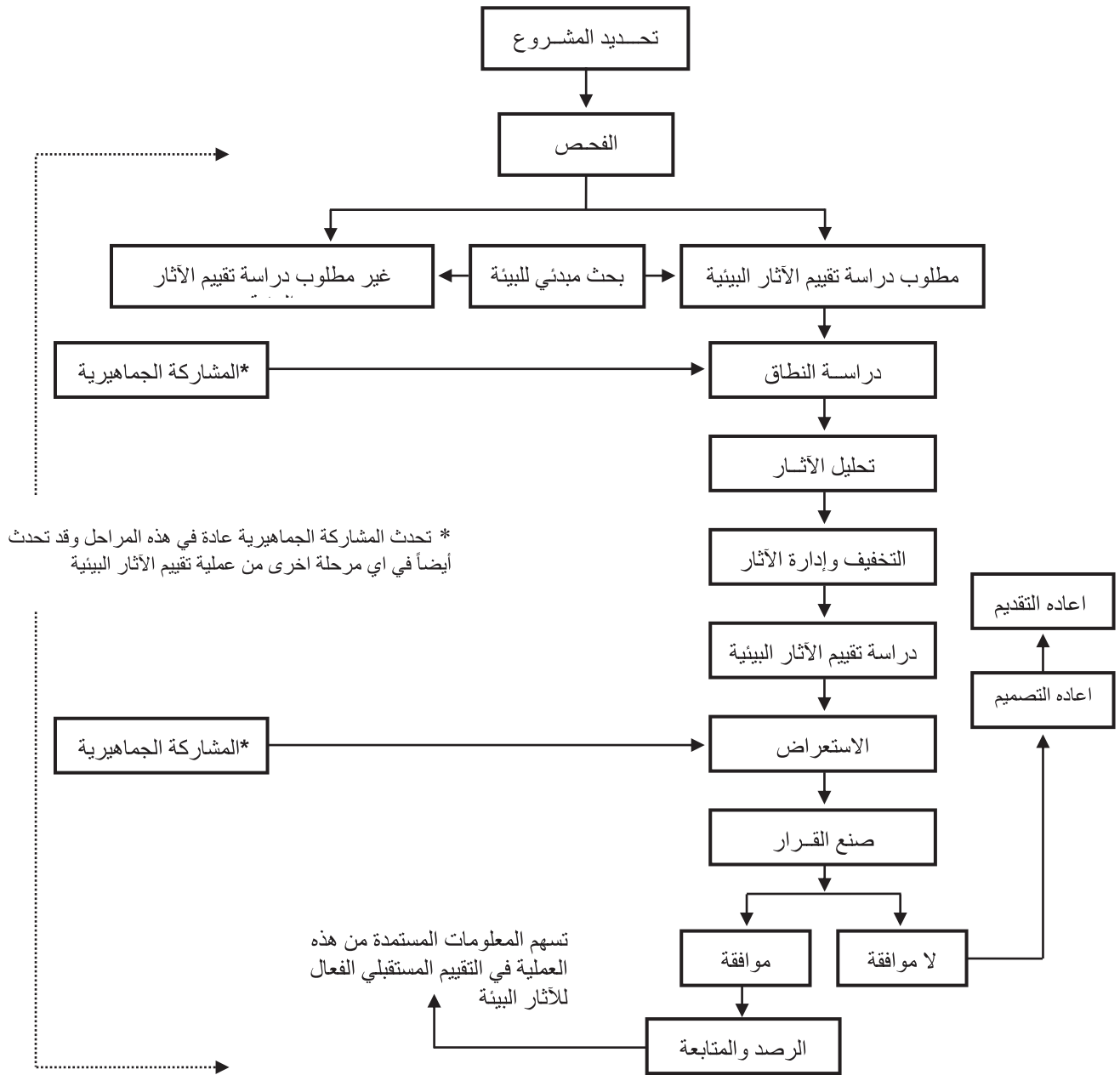
تستخدم منهجية تحليل الفجوة لمقارنة الظروف والممارسات الحالية من أجل تحديد الثغرات بين المستويات المطلوبة ومستويات الأداء الفعلي التي تستخدمها المنظمات لتحليل بعض المجالات والعمليات التي تحتاج إلى تحسين (Glasson and Salvador 2000). وقد استخدمت بعض الدراسات هذه المنهجية لإجراء تقييم لنظم المردود البيئي في بعض الدول للتعرف على الفجوة الفاصلة بين الواقع الحالي وبين التصور المستقبلي للعمل على سد هذه الفجوة، ونستعرض فيما يلي بعض منها على النحو التالي:

1.4. قامت دراسة (Bader,2009) بتقييم نظام تقييم المردود البيئي في مصر باستخدام نماذج منهجية ومعيارية. حيث تم فحص تشريعات تقييم المردود البيئي ومراجعة دليل المستندات المتعلقة بتطبيق النظام. كما تمت مقارنة ممارسي تقييم المردود البيئي. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على ممارسة أفضل لتقييم المردود البيئي في مصر هي الأعداد المحدودة للخبراء المحليين وعدم كفاية مشاركة العامة ونقص البيانات البيئية وضعف نظام المتابعة وغياب خطط استخدام الأراضي طويلة الأمد. وقد تقدم توصيات من أجل تقوية النظام من خلال زيادة قدرة البناء وتنفيذ أنظمة اعتماد تقييم المردود البيئي والتأكد من المشاركة الجماهيرية وتطبيق تقييم المردود البيئي المنهجي ودعم ونشر الوعي البيئي.

وغير المرغوبة، بدأ في نهاية الستينات ظهور جماعات ضغط تثير الاهتمام بالمشكلات الناتجة عن التوسع الصناعي حيث بدأ تداول مفاهيم جديدة كالتلوث الصناعي وجودة الهواء ومشاريع الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والإنتاج الأنظف. ومن هذا المنطلق يعتبر مفهوم التقييم البيئي أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدم في تقييم المشروعات الجديدة. وبدأ الاهتمام بذلك عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث وضعت قوانين عرفت بالسياسة الوطنية الأمريكية (NEPA) وفي يناير من عام 1970 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية تشريعاً يطالب بإجراء دراسات تقييم المردود البيئي للمشاريع التنموية الرئيسية (يوسف، 2002؛ عامر، 2006). وقد شهد هذا المفهوم تطوراً كبيراً خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن المنصرم وأصبح يمثل علماً مستقلاً له إبعاده يعتمد عليه متخذي القرار وهو عملية ليست مؤقتة بل مستمرة ومتغيرة في أبعاده وتوجهاتها تبعاً للتغيرات في طبيعة العلاقة بين المشروعات التنموية والبيئة وهنا تبرز أهمية تقييم المردود البيئي كعنصر فعال في حماية البيئة وأداة تساعد على التنمية المستدامة واتخاذ القرار (غنيمي، 2004) وبالرغم من تطبيق منهجيات ونظم وإجراءات تقييم المردود البيئي في عدد كبير من الدول لا يوجد تعريف واحد متفق عليه حتى الآن. هذا فقد عرفت الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت المردود البيئي بأنه: «عملية كشف الآثار والمردودات البيئية السلبية (الضارة)، والإيجابية (المفيدة) لخطط التنمية الملموس منها وغير الملموس، المباشرة وغير المباشرة الأنية والمستقبلية، المحلية والإقليمية والعالمية من أجل معالجة وتقادي الآثار الضارة بحماية البيئة وللمشروعات الإنمائية معاً» (الهيئة العامة للبيئة، 2010). بينما عرفته وزارة شؤون البيئة الفلسطينية بأنه: «دراسة الآثار البيئية للمشاريع والخطط والبرامج، حسب شروط مرجعية تم اعتمادها لهذا الخصوص من قبل جهات رسمية، وكذلك دراسة كل تعبير سلبي أو ايجابي يؤثر على البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري. وتعرف أيضاً على أنها عملية منظمة لتحديد وتوقع وتقييم المردود البيئي للمشاريع المقترحة» (وزارة شؤون البيئة، 2000). بينما تعرفه بعض الدراسات بأنه «دراسة للتأثيرات الناتجة من نشاط مقصود بهدف حماية البيئة (والذي من الممكن أن يشمل على أوجه بيولوجية، اجتماعية، اقتصادية ثقافية وجمالية) والصحة الإنسانية من نتائج الأنشطة غير الملائمة للبيئة والإنسان (Barrow, 1997). أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفته بأنه «أداة لتحديد وتقييم الآثار البيئية المحتملة التي يسفر عنها مشروع مقترح وتقييم البدائل المتاحة، وتصميم اجراءات ملائمة للتخفيف من الآثار البيئية وإدارتها ورصدها» (مؤسسة التمويل الدولية، 1998).

2. أهداف تقييم المردود البيئي

يمكن تقسيم أهداف تقييم المردود البيئي إلى نوعين : النوع الأول الهدف القريب (قصير المدى) لتقييم الآثار البيئية و إخبار متخذ القرار بالتأثيرات البيئية المتوقعة والمخاطر المحيطة بمشروعات التنمية، أما النوع الثاني فهو هدف طويل المدى الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، (UNEP,2002)، شكل (1).



الشكل 2: الخطوات المتبعة في دراسات المردود البيئي (UNEP.2002)

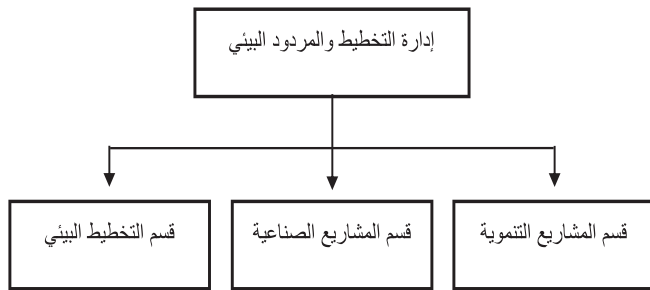
السورية حيال تقييم المردود البيئي مع إجراءات الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي إضافة إلى سلسلة من اللقاءات مع ممارسين سوريين في عملية تقييم المردود البيئي. وقد خلص البحث إلى أن البنود الجديدة الخاصة بتقييم المردود البيئي تقدم أساساً قانونياً. وتدل إفادات الخبراء الذين تمت مقابلتهم بأن عملية تنفيذ تقييم المردود البيئي تواجه عدداً من القيود مثل نقص تكامل تقييم المردود البيئي في اتخاذ القرار وعملية الترخيص وإخضاع المشاريع العامة لتقييم المردود البيئي. وقد تم اقتراح عدد من التوصيات الضرورية من أجل تقوية ودعم تنفيذ تقييم المردود البيئي في سوريا.

2.4. ذكرت دراسة (Haydar and Padiaditi, 2010) أن سوريا تعد من الدول التي تحظى بتغيير سريع في عملية اللامركزية السياسية والحكومية حيث فتحت أسواقها للقطاع الخاص وقامت بتنمية البنية التحتية الخاصة بها. وفي ضوء تغيرات النمو الاقتصادي وبعد معرفة حالة وقدرة نظام تقييم المردود البيئي في سوريا من أجل التأكد من أهمية الحماية البيئية، فقد أعدت سوريا مسودة لمرسوم تقييم المردود البيئي في عام 1995 والذي لم يتم تبنيه حتى عام 2008. وحتى هذا التاريخ لم يتم إنشاء إدارة تقييم لنظام تقييم المردود البيئي في سوريا حيث توجد فجوة كشفها البحث. وقدم البحث ملخص وتقنية لمقارنة التشريعات والإجراءات

الراهن أو التدقيق البيئي.

1.4. القرار الوزاري رقم 90/9 بشأن تنظيم إجراءات دراسات الأثر البيئي للمشروعات الإنشائية والصناعية
الفقرة 15 من المادة 2 من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة لسنة 1995 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996 تنص على أن من أهم اختصاصات الهيئة العامة للبيئة هو "إبداء الرأي والمشورة حول المردود البيئي لمشاريع التنمية الأساسية قبل إقرار تنفيذها من الجهات المعنية" (الهيئة العامة للبيئة، 2011).

هذا وقد تم إنشاء إدارة التخطيط والمردود البيئي والتي تعتبر واحدة من أكبر الإدارات الفنية في الهيئة العامة للبيئة ومن مهامها أن تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة عن طريق تقييم المردود البيئي للمشاريع وذلك قبل البدء في تنفيذ أي مشروع أو عند إدخال أي تعديلات أو توسعات على المشروعات القائمة أو عند تجديد الترخيص البيئي للمشاريع القائمة التي لم يسبق إجراء تقييم أثر بيئي لها، وأن تقوم أيضاً باعتماد المكاتب والشركات الاستشارية البيئية لمزاولة نشاط الاستشارات البيئية أو إعداد دراسات تقييم المردود البيئي أو تقييم الوضع البيئي الراهن أو التدقيق البيئي بالتنسيق مع الجهات مانحة الترخيص في الدولة. وتتكون الإدارة من ثلاثة أقسام رئيسية (شكل 3) وهي كالآتي:



شكل 3: الهيكل التنظيمي لإدارة التخطيط والمردود البيئي

2. تصنيف المشروعات

تحدد اللائحة التنفيذية للقانون رقم 21 لسنة 1995 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 16 لسنة 1996 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة قائمة بالمشاريع التي يستلزم تقديم دراسة المردود البيئي لها قبل البدء في تنفيذها أو تعديل أو توسعة القائم منها في الملحق رقم (1) من القرار رقم 210 لسنة 2001.

3. إجراءات تقييم المردود البيئي

وفقاً للمادة رقم (4) من الفصل الأول «التنمية والبيئة، المردود البيئي للمشروعات التنموية» لللائحة التنفيذية لقانون 21 لسنة 1995 المعدل بالقانون رقم 16 لسنة 1996، تلزم كافة الجهات عند إجراء دراسات المردود البيئي أن تقدم تقريراً أولاً للهيئة لدراسة وإبداء الرأي بشأنه على أن يتضمن البيانات التالية:

1.3. وصفاً فنياً كاملاً للمشروع المراد تنفيذه أو للتعديلات أو التوسعات المزمع إدخالها على مشروع قائم، مع تقديم المخططات

3.4. قامت دراسة (Naser, 2012) باستعراض وتقييم ممارسات نظام تقييم المردود البيئي في البحرين بعد 15 عاماً من تطبيقه باستخدام مجموعة من المعايير. حيث تم فحص الدراسات والإطار التشريعي والإداري للنظام وإجراء مقابلات مع ممارسي تقييم المردود البيئي. وتوصلت الدراسة بأن عملية تقوية نظام تقييم المردود البيئي تتطلب بعض المقاييس الأخرى في البحرين لسد الفجوات النواقص بما فيها تعديل قوانين تقييم المردود البيئي لكي تشمل كافة أوجه عملية تقييم المردود البيئي وتطوير دليلاً شاملاً لإجراءات تقييم المردود البيئي وزيادة المشاركة الجماهيرية والاهتمام بالمجالات البيئية بدرجة عالية من صناع القرارات السياسية من خلال الاستراتيجيات البيئية الوطنية. وقد تساهم نتائج الدراسة في عمل تجربة دولية أوسع نطاقاً لأداء تقييم المردود البيئي في الدول النامية.

واقع عملية تقييم المردود البيئي في دولة الكويت

1. الإطار القانوني

شهدت دولة الكويت نقلة نوعية في التشريع البيئي حين تم إصدار قانون الهيئة العامة للبيئة عام 1995 حيث أنط بالقائمين على البيئة الكويتية استخدام وتنفيذ اللوائح والعقوبات التي تساعد على حماية البيئة. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة دعمت العديد من المؤسسات وجمعيات النفع العام ذات العلاقة بصورة أو أخرى بحماية البيئة لتكون الرافد الأساسي والمؤسسي لتنفيذ تلك التشريعات (الصراعي، 2001). كما أصدر المشرع الكويتي عدة قرارات وتنظيمات تؤكد على أهمية عملية تقييم المردود البيئي على المستوى الوطني من خلال القوانين المنظمة لتقييم المردود البيئي للمشاريع وذلك خلال فترات زمنية متلاحقة تؤكد الحرص على مواكبة التطور التشريعي والقانوني لعجلة التطور التكنولوجي والتقني (يوسف، 2002)، وتشمل التشريعات والقوانين الحالية والمتعلقة بتقييم المردود البيئي على ما يلي:

1.1. القرار الوزاري رقم 906 لسنة 1994 وينص على: "الطلب من الجهات الحكومية القائمة على تنفيذ المشروعات الكبرى التعاون مع الهيئة العامة للبيئة وإبلاغها مسبقاً بصورة رسمية بمشروعات التنمية الرئيسية المزمع تنفيذها ليتسنى للهيئة دراسة تلك المشاريع من الناحية البيئية".

1.2. القانون رقم 21/1995 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 16/1996 والخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة وتتضمن: المواد (3، 8، 10) من القانون رقم 21 لسنة 1995 الإجراءات والبنود الخاصة بتقييم المردود البيئي والتي توضحها المواد 1، 2، 3، 4، 5 من الفصل الأول «التنمية والبيئة، المردود البيئي للمشروعات التنموية» (من اللائحة التنفيذية لهذا القانون).

1.3. القرار رقم 709 لسنة 2010 بشأن: إعادة تنظيم إجراءات اعتماد الهيئة العامة للبيئة للمكاتب الاستشارية المختصة والجهات متعددة الأنشطة العاملة في مجال الاستشارات البيئية أو إعداد دراسات تقييم المردود البيئي أو تقييم الوضع البيئي

6.3. بياناً شاملاً عن الإجراءات الواجب تنفيذها للحد أو التقليل من التأثيرات السلبية للمشروع على البيئة، والتي من المحتمل أن تتعرض للضرر على المدى القصير والبعيد.

7.3. ضمانات الالتزام نحو استمرارية إجراءات حماية البيئة بعد تنفيذ المشروع ونظم الرصد والمراقبة الواجب إتباعها.

كما تلتزم كافة الجهات طالبة الترخيص، بعد حصولها على موافقة الهيئة بشأن التقرير الأولي بالتنسيق معها وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتقديم تقرير نهائي يتضمن بيان المردود البيئي للمشروع المقترح. وعلى الهيئة دراسة وإبداء الرأي في التقرير النهائي خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه. وفيما يلي خطوات تقييم المردود البيئي المتبعة بقسم المشاريع التنموية (شكل 4):
ويقوم قسم المشاريع الصناعية في الهيئة العامة للبيئة بإجراءات تقييم المردود البيئي وإعطاء الموافقات البيئية للمشاريع الصناعية تبعاً للمنظومة التالية، شكل 5:

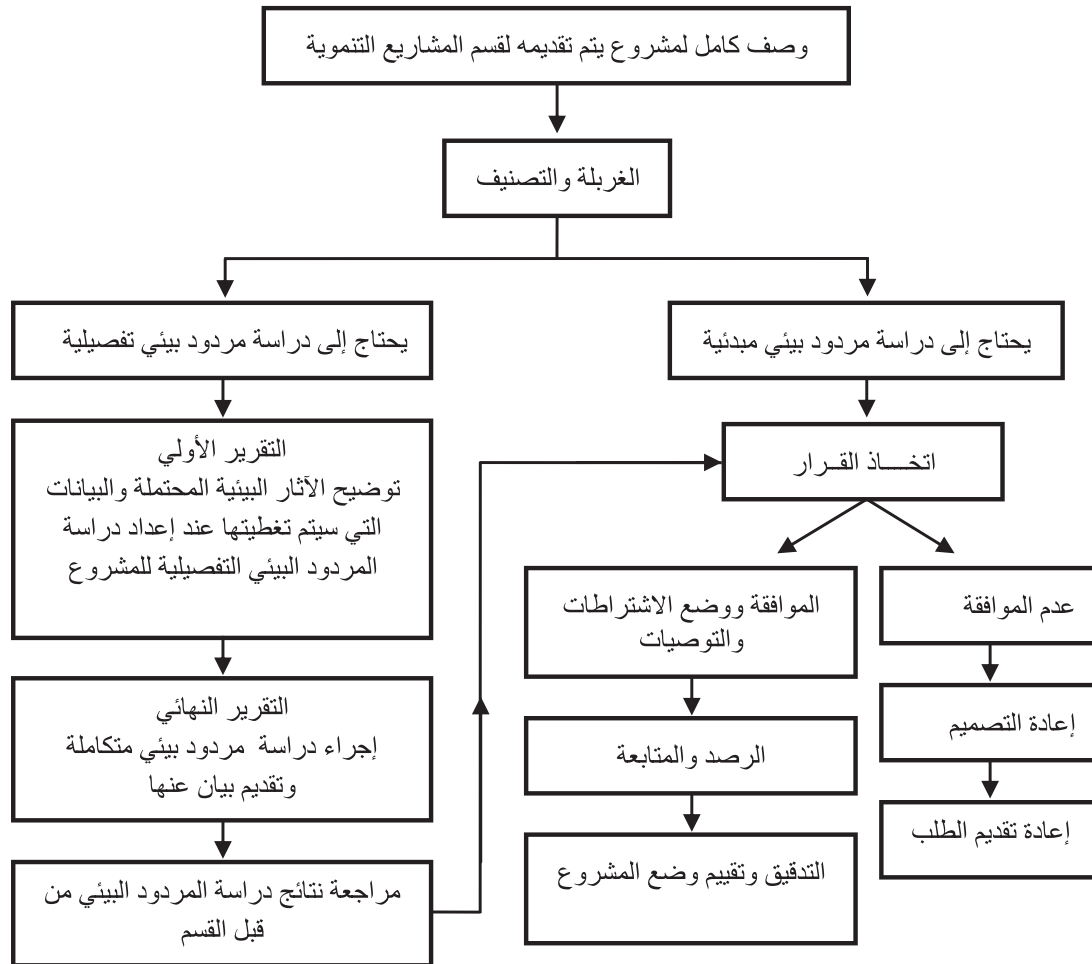
الهندسية اللازمة ونوعية التكنولوجيا والمعدات والوسائل والمواد المستخدمة في البناء أو التوسعة.

2.3. بياناً عن دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المقترح.

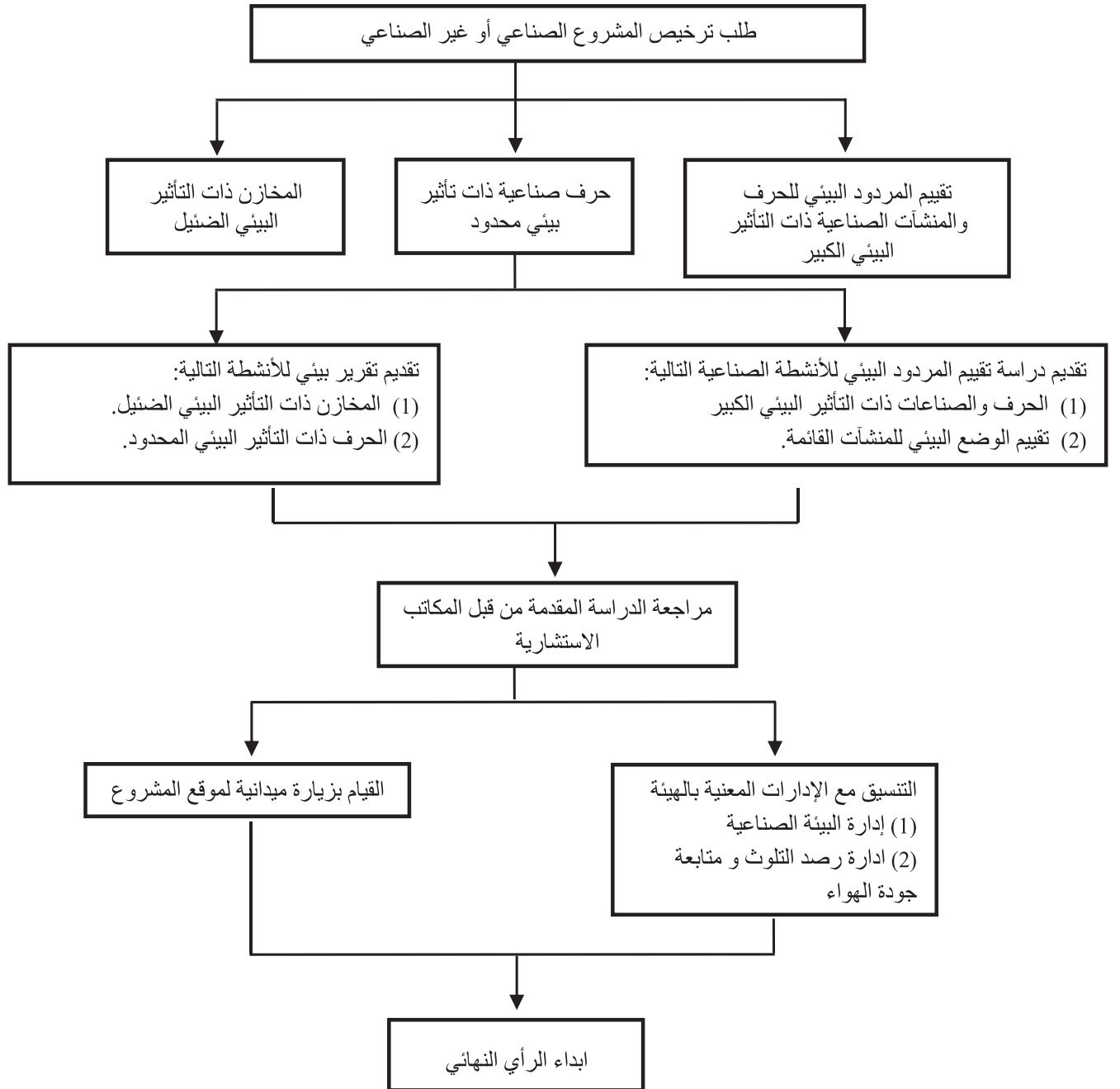
3.3. وصفاً شاملاً لبيئة المشروع والمناطق المجاورة له والتي من المحتمل أن تتأثر بتنفيذه أو بإدخال التعديلات أو التوسعات على مشروع قائم.

4.3. بياناً شاملاً حول نوع التأثيرات المحتملة على البيئة من جراء المشروع المزمع تنفيذه.

5.3. تقييم التأثيرات السلبية والإيجابية، التراكمية وغير التراكمية، المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والبعيد على البيئة أثناء مراحل المشروع المختلفة (بداية من مرحلة الإعداد ثم ما يليها من تنفيذ وتشغيل وصيانة ونهاية لما بعد مرحلة العمر الافتراضي المقترح للمشروع أو توقفه) مع توضيح الأسلوب العلمي الذي اتبع في تقييم هذه التأثيرات.



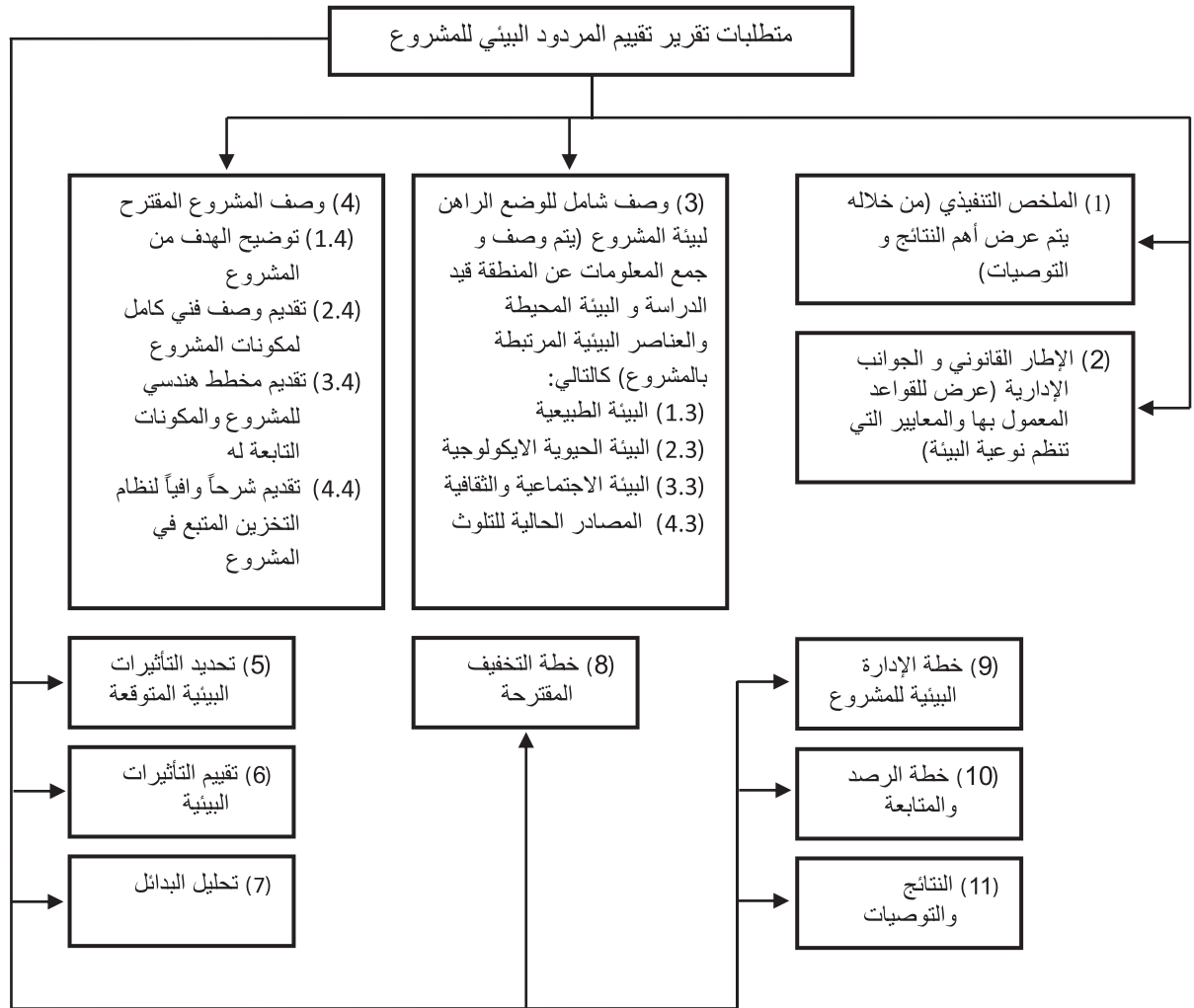
شكل 4: خطوات تقييم المردود البيئي المتبعة لدى قسم المشاريع التنموية (الهيئة العامة للبيئة، 2011)



الشكل 5: خطوات تقييم المردود البيئي المتبعة لدى قسم المشاريع الصناعية (الهيئة العامة للبيئة، 2011)

4. متطلبات تقرير تقييم المردود البيئي للمشروع المقترح

وتشمل متطلبات الدراسة على تحديد وتقييم التأثيرات البيئية المحتملة للمشروع أثناء مرآله المختلفة مع تحليل البدائل وتحديد خطة التخفيف وخطة الرصد والمتابعة كما موضح بالشكل (6)



شكل 6: متطلبات تقرير تقييم المردود البيئي للمشروع (إدارة التخطيط والمردود البيئي، 2007).

فقد تم تصنيف المشاريع في إدارة التخطيط والمردود البيئي، وهي الجهة المسؤولة في الهيئة العامة للبيئة لمتابعة وتقييم دراسات المردود البيئي إلى نوعين، مشاريع صناعية ومشاريع تنمية ولكل من النوعين أسلوب مختلف عن الآخر في عمل دراسة تقييم المردود البيئي، إلا أنه لم يكن هناك أي تحديد لتعريف المشاريع الصناعية والمشاريع التنموية، أو ذكر خصائص كل من النوعين (يوسف، 2002).

نتائج البحث

1. تطبيق منهجية تحليل الفجوة (Gap Analysis)

من أجل تقييم نظام المردود البيئي المتبع لدى دولة الكويت تم استخدام منهجية تحليل الفجوة وهو عبارة عن أداة أو تقنية تستخدم لتحديد ما هي الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المطلوب، بحيث يتم توثيق الوضع الحالي (كما هو) ومن ثم يتم وضع تصور للوضع المنشود (ما سيكون) بحسب متطلبات النظام ومن ثم يتم تحديد الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المنشود وسبل التخلص من هذه الفجوة للوصول

5. صعوبات ومعوقات تقييم نظام المردود البيئي في دولة الكويت تواجه ممارسي إعداد دراسات التقييم البيئي بعض الصعوبات والمعوقات في النظام المتبع والتي منها:

1.5. عدم الحصول على كافة المعلومات من بعض الجهات الحكومية أو تأخر الحصول عليها.

2.5. تأخر مراجعة بعض الدراسات لدى الهيئة العامة للبيئة في بعض الأحيان نتيجة لضغط العمل وقلة العاملين في هذا المجال.

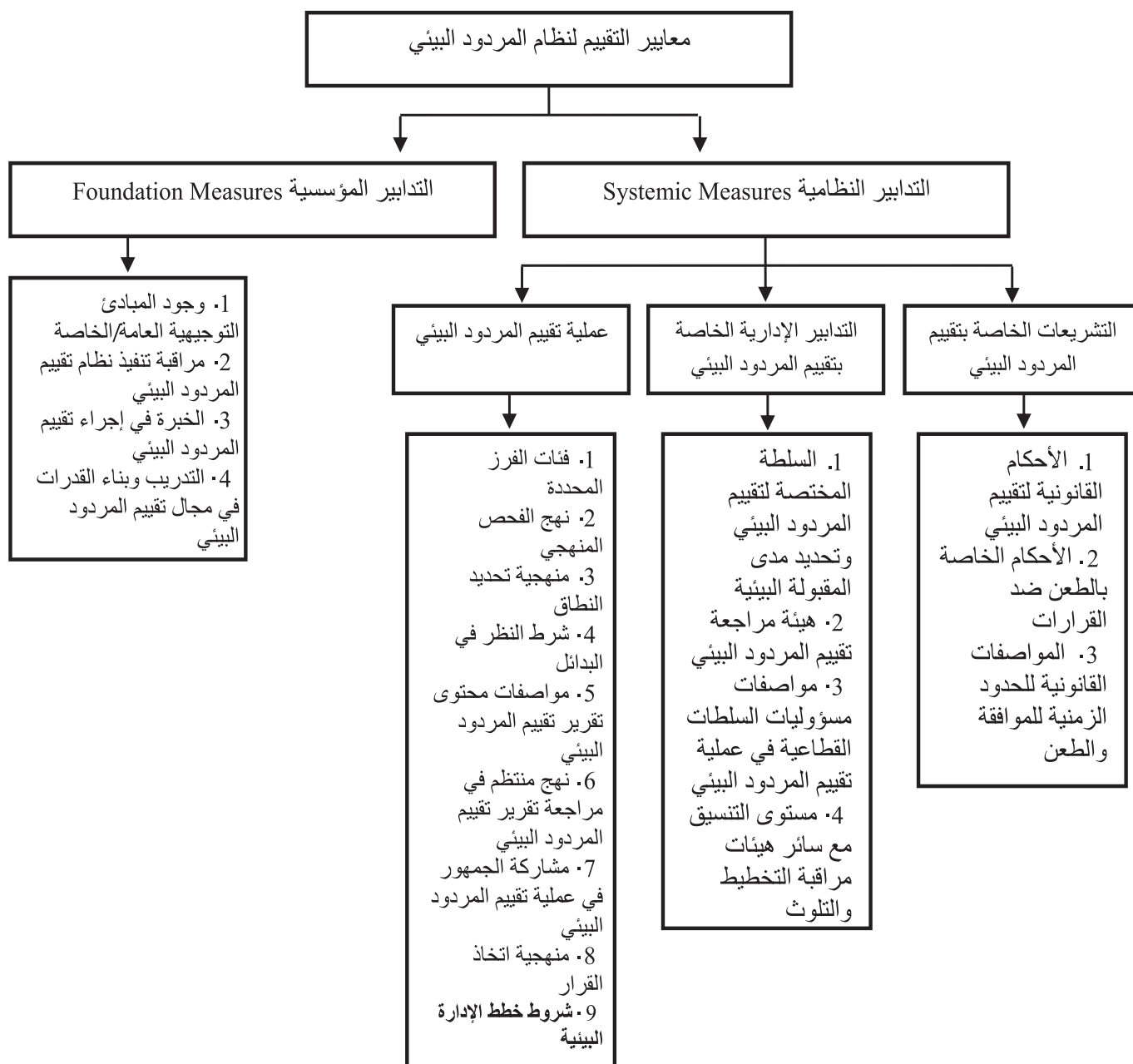
3.5. عدم إدراك صاحب العمل أو المشروع بجدية الدراسة مما يؤدي الي مضیعة الوقت والمال.

4.5. هناك ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للبيئة والمكاتب الاستشارية بتنفيذ كل الملاحظات المطلوبة من قبل الهيئة قبل رفض الدراسة، (بوناشي، 2013).

5.5. عدم وضوح الفرق بين كل من المشاريع الصناعية والمشاريع التنموية، بالرغم من وجود نوعين مختلفين من الإجراءات المتبعة في تقييم كل منهما مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على فعاليتها،

المردود البيئي في دولة الكويت واعتمد هذا التقييم على سياسات وإجراءات البنك الدولي للتقييم البيئي للمشروعات، كمرجعية رئيسية. هذا وقد تم التوصل إلى النتائج التالية بعد تطبيق منهجية تحليل الفجوة وإجراء تقييم مقارن بين متطلبات نظام تقييم المردود البيئي بدولة الكويت مع نظم التقييم والمعايير العالمية. ويبين جدول (1) نتائج تطبيق منهجية تحليل الفجوة والمقارنة باستخدام معايير تقييم نظام المردود البيئي.

إلى الوضع الأمثل مع توثيق المتطلبات وسبل تطبيقها (Glasson and Salvador, 2000). واعتمد التحليل على استخدام مجموعة من معايير التقييم لنظام الآثار البيئية التي استخدمتها منهجية (Balsam and Wood) (شكل 7)، وذلك لعمل تقييم مقارن بين متطلبات نظام تقييم المردود البيئي الكويتي ونظم التقييم الإقليمية والعالمية كالبنك الدولي ومصر والأردن والبحرين وسلطنة عمان لتحديد الفجوات والنواقص في الممارسات الحالية لعملية تقييم



شكل 7: معايير التقييم لنظام المردود البيئي (Balsam and Wood, 2002)

جدول 1: تقييم لنظام المردود البيئي في دولة الكويت ومقارنته مع أفضل الممارسات العالمية

تقييم المردود البيئي في التشريعات والإجراءات	نظام تقييم المردود البيئي الكويتي	نظام التقييم البيئي البحريني	نظام التقييم البيئي العماني	نظام تقييم المردود البيئي الأردني	نظام تقييم المردود البيئي المصري	سياسة البنك الدولي
1	تشريعات تمكينية لتقييم المردود البيئي	لقرار الوزاري رقم 9 لعام 1990 المسمي "منظمة تقييم المردود البيئي للمشروعات الهندسية والصناعية".	قرار رقم 1 لسنة 1998 بشأن التقييم البيئي للمشروعات	القرار السلطاني رقم 82/10 المخول للقانون الصادر بخصوص حماية البيئة ومنع التلوث.	قانون حماية البيئة رقم 12 عام 1995.	القانون رقم 4 لسنة 1994 لحماية البيئة. والملاحق ذات الصلة
2	قوانين مفصلة لتقييم المردود البيئي	قانون رقم 21 لسنة 1995 والمعدل لسنة 1996 إنشاء الهيئة العامة للبيئة. القرار الوزاري رقم 906 لسنة 1994. القرار رقم 709 لسنة 2010	قرار رقم 10 لسنة 1999 بشأن المقاييس البيئية (هواء وماء). قرار رقم 7 لسنة 2002 بشأن التحكم في استيراد واستخدام المواد الكيميائية المحظورة والمقيدة بشدة. قرار رقم 3 لسنة 2005 بشأن الاشتراطات والمعايير البيئية في أماكن العمل.	نص القرار 82/10 على ضرورة تقديم دراسة تقييم أثر بيئي لبعض الأنشطة في المادة 16 يجب على مالك أي مصدر أو منطقة عمل يمكن- طبقا للأسس التي تحددها الوزارة- أن يمثل خطرا على البيئة يمكن تلافيه أو معالجته تقديم دراسة مفصلة لتقييم التأثيرات البيئية المترتبة على المصدر أو منطقة العمل تؤكد أن فوائده تفوق أضراره المحتملة على البيئة وذلك قبل تقديم طلب الحصول على التصريح البيئي.	(عدة مشاريع تم إعداد اللوائح الداخلية لها). رئيس الوزراء رقم 1995/338 تم تطبيقها عام 1998. المواد أرقام 73,71,70,24,23, 22,21,20,19, قانون رقم 4 لسنة 1994 الإجراءات والبنود الخاصة بتقييم التأثير البيئي.	اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 1995/338 تم تطبيقها عام 1998. المواد أرقام 73,71,70,24,23, 22,21,20,19, قانون رقم 4 لسنة 1994 الإجراءات والبنود الخاصة بتقييم التأثير البيئي.
3	أحكام رسمية لاستيراجية التقييم البيئي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	تعريف التقييم البيئي القطاعية والإقليمية مطلوبة عند المشروع ومن المحتمل أن تكون لها آثار تراكمية أو إقليمية.
4	مبادئ توجيهية عامة ومحددة	نعم يوجد ولكنها تحتاج إلى تحسين.	المواضيع المراد تغطيتها في تقييم المردود البيئي	توجد مبادئ إرشادية خاصة بتقييم التأثيرات البيئية.	توجيه مشاريع محدودة.	مبادئ خاصة بتحديد المشروعات التي ينطبق عليها نظام تقييم التأثير البيئي. مبادئ خاصة بتحديد الأسس وإجراءات تقييم التأثير البيئي.
الإدارة لتقييم المردود البيئي						
5	الهيئة الإدارية الرئيسية لتقييم المردود البيئي	الهيئة العامة للبيئة	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة البلديات الإقليمية والموارد المائية.	المؤسسة العامة لحماية البيئة	وحدة البيئة الإقليمية
6	السلطة المختصة للمقبولة البيئية	الهيئة العامة للبيئة	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة البلديات الإقليمية والموارد المائية.	المؤسسة العامة لحماية البيئة	مدير وحدة البيئة الإقليمية

7	هيئة الاستعراض لتقييم المردود البيئي	الهيئة العامة للبيئة	إدارة التقييم والرقابة البيئية	وزارة البلديات الإقليمية والبيئية والموارد المائية.	المؤسسة العامة لحماية البيئة	جهاز شؤون البيئة (الجهات الإدارية المختصة)	وحدة البيئة الإقليمية
8	مسئوليات السلطة القطاعية	ليست محددة جيداً	تقييم المشاريع من الناحية البيئية وإصدار التراخيص للمشاريع	الموافقة على نتائج التقييم البيئي وإصدار تصريح بيئي	تراخيص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم تنسيقها من خلال لجنة مركزية لإصدار التراخيص.	إصدار تراخيص لإنشاء وتشغيل المشروعات. مراجعة مستندات تقييم التأثير البيئي وإخطار الجهة الإدارية المختصة بالرأي والاشتراطات المطلوب تنفيذها لضمان حماية البيئة.	
9	مسئوليات الحكومة المحلية	ليست محددة جيداً	الموافقة البيئية على التخطيط	الموافقة على التخطيط	الموافقة المحلية على التخطيط	الموافقة البيئية على تقييم المردود البيئي	
10	الهيئات الأخرى المسؤولة عن الموافقة على التخطيط	ليست محدده جيداً	وزارة التجارة و الصناعة ومختلف الوزارات الأخرى		مختلف الوزارات والحكومة المحلية	الجهات الإدارية المختصة، جهاز شؤون البيئة	
11	أسلوب التنسيق مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن الموافقة على التخطيط	ليست محددة جيداً نظام التقييم البيئي الكويتي	داخلياً تقديم طلبات رسمية مرفقة برسائل من الجهة المعنية بخصوص المشروع المراد أخذ الموافقة عليه		الهيئات ذات الصلة في الموقع «لجنة التراخيص المركزية»	من خلال جهاز شؤون البيئة	داخلياً مع مسئول إدارة البيئة. خارجياً: مع الوكالات البيئية الوطنية و الوزارات المعنية.
مراحل الفحص بتقييم المردود البيئي							
12	فئات الفحص	المادة رقم 3 من الفصل الأول لقرار رقم 210 لسنة 2001	لا يوجد	حسب النموذج الموحد لدول مجلس التعاون يتم تصنيف المشاريع.	لم يتم التعريف	يقسم النظام المصري تقييم التأثير البيئي المشروعات إلى ثلاث تصنيفات بناء على المستويات المختلفة من متطلبات تقييم التأثير البيئي و المرتبطة بشدة التأثيرات البيئية المحتملة إلى : فئة أ و فئة ب و فئة ج.	فئات الفحص A,B,C
13	أسلوب فحص	غير معرف	- حسب نوع الطلب والمشروع في حالة احتياج معلومات إضافية للمشروع (عمليات صناعية - موقع المشروع - مواد كيميائية)		تقديرية	تصنيف المشروعات إلى ثلاث قوائم: مشروعات القائمة البيضاء مشروعات القائمة الرمادية مشروعات القائمة السوداء	استناداً إلى المراجع.

14	طريقة تحديد النطاق	غير معرف	- استناد على الخطوط الإرشادية المعدة من قبل المجلس الأعلى لحماية البيئة	تتضمن عملية تحديد مجال الدراسة على مكونات المشروع المقترح و تأثيراته البيئية - يجب أن يتضمن مجال الدراسة تقييم التأثيرات البيئية تحديدا للتأثيرات البيئية المزمع تخفيفها لاتخاذ القرار اللازم	غير معرف	دلائل إرشادية	استناداً إلى التقييم البيئي لمشاريع الفئة a الموافقة من البنك الدولي.
المحتوى لدراسة تقييم المردود البيئي							
15	مضمون تقرير تقييم المردود البيئي	المخلص التنفيذي	الإطار المتعلق بالقوانين والمعايير البيئية والإدارية	وصفاً شاملاً للوضع الراهن لبيئة المشروع	وصف المشروع المقترح	وصف البيئة المحيطة	موجز تنفيذي
		المخلص التنفيذي	بالقوانين والمعايير البيئية والإدارية	وصفاً شاملاً للوضع الراهن لبيئة المشروع	وصف المشروع المقترح	وصف البيئة المحيطة	إطار السياسات والإطار القانوني والإداري
		المخلص التنفيذي	وصف المشروع من الناحية الجغرافية والايكولوجية والاجتماعية والموضوعية	وصفاً شاملاً للوضع الراهن لبيئة المشروع	وصف المشروع المقترح	وصف البيئة المحيطة	بيانات خط الأساس
		المخلص التنفيذي	التأثيرات البيئية	وصف المشروع المقترح	وصف المشروع المقترح	تقييم التأثيرات	التنبؤ وتقييم التأثيرات البيئية والتخفيف من حدتها
		المخلص التنفيذي	تحليل البدائل	تحديد التأثيرات البيئية المتوقعة	تقييم التأثيرات البيئية	تحليل البدائل	تحليل البدائل
		المخلص التنفيذي	خطة التخفيف	تقييم التأثيرات البيئية	تحليل البدائل	خطة الإدارة البيئية	خطة الإدارة البيئية
		المخلص التنفيذي	الإدارة والتدريب	تحليل البدائل	خطة التخفيف	قائمة المراجع	سجل للمشاورات
		المخلص التنفيذي	خطة الرصد الخاصة بالتأثيرات البيئية	خطة التخفيف	خطة الإدارة البيئية للمشروع	الملاحق	
		المخلص التنفيذي	خطة الرصد والمتابعة	خطة الرصد والمتابعة - النتائج والتوصيات	خطة الرصد والمتابعة - النتائج والتوصيات		
16	متطلبات النظر في البدائل	ليست محددة بشكل واضح	المادة رقم 4 قرار رقم 210 لسنة 2001 بشأن تحديد الشكل العام لتقرير الآثار البيئية	مراعاة تحليل المحددات المتعلقة بالمشروع مثل الجوانب البيئية والاقتصادية الفنية والاجتماعية واستخدام الأراضي.	مراعاة تحليل المحددات المتعلقة بالمشروع مثل الجوانب البيئية والاقتصادية الفنية والاجتماعية واستخدام الأراضي.	استخدام العديد من الطرق في تحليل البدائل ويمكن إعداد مصفوفة لكل بديل لتلخيص المعلومات الخاصة به والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والفنية.	متطلبات السياسة العامة للتقييم البيئي تقوم بتقييم المخاطر البيئية المحتملة للمشروع ويؤثر في المنطقة الخاضعة لنفوذها، يدرس بدائل المشروع.

17	متطلبات لخطط الإدارة البيئية	ليست محددة جيداً	ليست محددة بشكل واضح	وصف الإجراءات التي يجب اتخاذها لمكافحة الآثار العكسية للمشروع أو الحد منها أو تعويضها.	غير معرف	تحديد واضح لإجراءات الحد والتخفيف من التأثيرات بناء على نتائج التقييم.	المطلوبة على وجه التحديد في البروتوكول الاختياري، وشملت أيضاً المرفق ج. يعزز البروتوكول الاختياري
	الاستعراض والمشاركة العامة وصنع القرار						
18	شروط المشاركة العامة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	يتم إشراك الجماهير والجهات المعنية في مرحلتها التخطيط والتنفيذ لتقييم التأثير البيئي متطلباً لمشروعات التصنيف البيئي للفئة (ج) وذلك من خلال التشاور العام مع الأطراف المعنية بالمشروع.	يتم التشاور لجميع مشاريع الفئة A و B للمجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية. لمشاريع الفئة A يحدث التشاور مرتين: *بعد وقت قصير من الفرز وقبل EA. *حالما يتم إعداد مشروع تقرير EA.
19	سلطة اتخاذ القرارات	الهيئة العامة للبيئة	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة البلديات الإقليمية والبيئية	لم يتم التعريف	جهاز شئون البيئة	متكامل مع تقييم لتصميم المشروع والتحليل الاقتصادي. وحدة البيئة الإقليمية.
20	أحكام للاستئناف	ليست محددة جيداً					
21	متطلبات للمتابعة والرصد	الهيئة العامة للبيئة تقوم بتنفيذ المتابعة والرصد	رصد جودة الهواء من خلال محطات التفتيش الدوري والمراقبة الدورية	لا توجد متطلبات للمراقبة	رصد التلوث عن طريق المؤسسة العامة لحماية البيئة والهيئات الأخرى ذات الصلة.	عن طريق جهاز شئون البيئة والجهات الإدارية المختصة	التقارير المقدمة للبنك الدولي ويتم الإشراف على الزيارات التي يقوم بها البنك.

22	الخبرة لإجراء تقييم المردود البيئي	*بالنسبة لمكاتب استشارية درجة ب: أن لا يقل إجمالي عدد سنوات الخبرة للكوادر البيئية العاملة في المكتب عن 10 سنوات في مجال العمل البيئي. أن لا يقل عدد العاملين في المجال البيئي عن (2) دائمين من ذوي المؤهلات الجامعية المتخصصة. بالنسبة لمكاتب استشارية درجة أ: أن لا يقل عدد العاملين في المجال البيئي عن (5) دائمين من ذوي المؤهلات الجامعية المتخصصة. أن لا يقل إجمالي عدد سنوات الخبرة للكوادر البيئية العاملة في المكتب عن 20 سنة في مجال العمل البيئي.	- مؤهلات جامعية بتخصصات هندسية - كيمياء - بيولوجي - جيولوجي	غير معرف	
23	العدد التقريبي لتقييم المردود البيئي «الشركات والأفراد»	الهيئة العامة للبيئة لديها قائمة من الاستشاريين التي تمت الموافقة عليها.	عدد المكاتب الاستشارية 21 مكتب ولكن هناك عدد صغير لديهم الخبرة في مجال التقييم البيئي	عدد صغير من الأفراد لديهم خبرة مع دراسات تقييم المردود البيئي لوكالات التمويل.	
24	استخدام الخبراء الاستشاريين الأجانب	يتم الاستعانة بالخبراء بالمشاريع المعقدة والضخمة	داخليا	داخلية تماما	يتم استخدام خبراء ممن يرشحهم الرئيس التنفيذي للجهاز
25	الجامعات والمعاهد مع خبرة في نظم تقييم المردود البيئي	جامعة الكويت معهد الكويت للأبحاث العلمية	جامعة الخليج العربي جامعة البحرين	الجامعة الأردنية	
26	برامج أخرى لبناء القدرات في تقييم المردود البيئي	غير متوفر حالياً	محلياً حضور دورات خاصة في التقييم البيئي	العاقل الأردني الملك حسين (الخدمة الجامعية العالمية من كندا) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج التدريب في مجال الإدارة البيئية للقدرات	

(المصادر: دولة الكويت (وزارة الإعلام 2001؛ الكندري، 2012)، سلطنة عمان (المديرية العامة للشئون البيئية- بدون تاريخ)، مصر (قطاع الإدارة البيئية 2009)، مملكة البحرين (عجاوي، 2012)، الأردن (University of Manchester, EIA Center, 2000)، البنك الدولي (1990)).

عملية اتخاذ القرار تتم بصورة عادلة ومنظمة في دولة الكويت هناك غياب المشاركة الشعبية في عملية تقييم المردود البيئي والتي لا بد من تحديدها في مراحل عملية التقييم البيئي.

7. مرحلة المراجعة

تعتبر مرحلة المراجعة واحدة من أهم المراحل في إجراء تقييم المردود البيئي، وهي من أهم الواجبات التي تقع على عاتق المهندسين ومستشارين الهيئة العامة للبيئة حيث تجري عملية المراجعة في غضون 60 يوماً. وكما هو الحال في العديد من البلدان النامية هناك نقص في الخبرة ونقص في الموظفين المدربين على إجراء مراجعة لتقارير تقييم المردود البيئي. كما لا يوجد تدريب للعاملين إلى الحد الذي يمكنهم من تنفيذ التوصيات الخاصة بالتقييم البيئي.

8. المكاتب والشركات الخاصة التي تقوم بإعداد دراسات المردود البيئي والوضع البيئي الراهن

هناك عدد من المكاتب والشركات الخاصة التي تقوم بإعداد دراسات المردود البيئي والوضع البيئي الراهن، وفقاً لقرار رقم 175 لعام 2003 والصادر بشأن الشركات والمكاتب المتخصصة بإعداد تقارير تقييم المردود البيئي في دولة الكويت.

المناقشة

نبحث هذه الدراسة في الممارسات الحالية التي تتبعها دولة الكويت في مجال تقييم المردود البيئي للمشاريع ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية وذلك لتطوير منهجية تقييم المردود البيئي في الكويت، وأوضحت الدراسة بعض جوانب القوة في الممارسات الخاصة بمراحل التقييم البيئي، متمثلة في: وجود أسس تشريعية لتقييم المردود البيئي ومعايير بيئية تنظم نوعية البيئة والصحة والتي تلزم صاحب المشروع باتباعها عند تخطيط المشروع، وفي مرحلة الغربة يتقدم المستشار بطلب محدد فيه وصفاً فنياً كاملاً للمشروع المراد تنفيذه أو تعديله، مع تقديم المخططات الهندسية اللازمة والمواد المستخدمة في البناء، كما توجد قائمة بالمشاريع التي يستلزم تقديم دراسة مردود بيئي لها قبل البدء في تنفيذها أو تعديلها أو توسعة القائمة منها، وتقديم بياناً شاملاً حول نوع التأثيرات المحتملة على البيئة من جراء المشروع المزمع تنفيذه، ولتحديد تأثيرات المشروع يتم استخدام بعض من المنهجيات لتحديد الآثار كالمصفوفات وقوائم المراجعة. ويتقدم المستشار بطلب محدد فيه اقتراح إجراءات مناسبة لتخفيف التأثيرات السلبية المحتملة، مع وضع خيارات واضحة للتخفيف من الآثار البيئية.

وعلى الرغم من وجود جانب قوي في الممارسات الحالية لعملية تقييم المردود البيئي إلا أنه قد وجد خللاً في البعض منها حيث نجد ضعفاً شديداً في المشاركة الجماهيرية في جميع مراحل عملية التقييم البيئي وهناك حاجة لسد هذه الثغرة والاستفادة من مشاركة الجمهور في تحسين دراسات التقييم البيئي وتقليل المخاطر من عدم المشاركة؛ كما أن منهجية سياسات دراسة التقييم المتبعة

هناك أسس تشريعية لتقييم المردود البيئي متمثلة في، القانون رقم 1995/21 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 1996/16 والخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة، و القرار الوزاري رقم 906 لسنة 1994، والقرار رقم 709 لسنة 2010، والقرار الوزاري رقم 9/90 بشأن تنظيم إجراءات دراسات الآثار البيئية للمشروعات الإنشائية والصناعية. وعلى الرغم من الكم الهائل من التشريعات البيئية الصادرة في دولة الكويت إلا أنه لا يوجد حتى الآن قانون بيئي يهدف إلى حماية البيئة وإنما نجد أن جميع التشريعات التي صدرت جاءت لمعالجة بعض الجوانب ذات الصلة بالبيئة.

2. لا توجد مبادئ رئيسية للتقييم البيئي الاستراتيجي.

3. أسلوب التنسيق مع الهيئات الأخرى

أسلوب التنسيق مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن الموافقة على التخطيط غير محدد بشكل جيد، حيث كل جهة لها نظام مردود بيئي خاص فيها ومختلف عن نظام المردود البيئي الوطني.

4. مرحلة الفحص / الغربة

هي المرحلة التي يتم فيها تحديد ما إذا كان المشروع يخضع إلى دراسة مردود بيئي أم لا، في النظام الكويتي تحدد اللائحة ما إذا كان هذا النشاط يخضع لتقييم مردود بيئي كما ورد في المادة رقم 3 من قرار رقم 210 لسنة 2001 والمتعلقة بالمشاريع التي تخضع لتقييم مردود بيئي. تمثل عدم كفاية آلية الفحص / الغربة واحدة من أوجه القصور الرئيسية في إجراءات تقييم المردود البيئي، وبما أن هناك حاجة للحصول على تقرير بيئي تمهيدي ليقرر ما إذا كان هذا المشروع في حاجة إلى تقييم بيئي أم لا. وهذا قد يستدعي إلى تحسين كبير سواء من حيث الإطار التشريعي أو التطبيق العملي.

5. تحديد المجال

يتم في هذه المرحلة تحديد وتقييم الأولويات للقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة التي يمكن بحثها في التقييم، ويتم إبان هذه المرحلة تحديد مضمون تقرير تقييم المردود البيئي في الكويت ليتم التعرف على الشكل العام لتقرير تقييم المردود البيئي عن طريق ما يسمى «التقرير الأولي». يلاحظ أنه لم تحدد متطلبات البدائل بطريقة واقعية وعملية للمشروع، كما وأن خطة الإدارة البيئية لم تحدد بشكل واضح وليس هناك صيغة قياسية تحدد محتويات خطة الإدارة البيئية والتي تشمل على ملخص بالتأثيرات، وصف إجراءات التخفيف، وصف برنامج المراقبة، جدول التنفيذ وإعداد التقرير.

6. المشاركة الجماهيرية

تعتبر مرحلة المشاركة الجماهيرية جزءاً فعالاً من أجزاء عملية تقييم المردود البيئي، وذلك لإدراج وجهات نظر الجمهور المهتم والمتأثر بالمشروع، وكذلك للمساعدة على ضمان أن

الخبرات والمهارات اللازمة للقيام بمرحلة تحديد المجال غير مرضية.

6.1. قلة خبرة الجهاز الخاص بإدارة التخطيط والمردود البيئي

7.1. النقص وعدم الإلمام باللغة الإنجليزية لمعظم موظفي الإدارة المعنية بالهيئة العامة للبيئة.

8.1. قلة الاهتمام بالمتابعة للتقارير الفنية.

9.1. نقص التدريب للجهاز.

(2) التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

1.2. إعداد دليل إرشادي لأسس وإجراءات تقييم المردود البيئي بحيث يعتبر هذا الدليل كأساس يتم تطبيقه بالهيئة العامة للبيئة أثناء مراجعة تقارير تقييم المردود البيئي، وموجه إلى مقدمي المشروعات والجهات الإدارية المختصة وذلك لإرشادهم إلى متطلبات مراحل إجراءات تقييم المردود البيئي.

2.2. مراجعة أنظمة تقييم المردود البيئي المطبقة بالدول المجاورة، خصوصاً الذين لهم خصائص طبيعية ومستوى التنمية مماثل لدولة الكويت للاستفادة من تجاربهم.

3.2. لابد من تكامل الجهاز الخاص بتقييم الدراسات (صناعي، كيميائي، قانوني، حيوي، بيولوجي، جيولوجي، هندسي، ... الخ) وعدم اللجوء إلى إدارات أخرى للتقييم.

4.2. تكثيف الزيارات الميدانية وجمع المستثمر مع المكتب الاستشاري في لقاءات ثنائية مكثفة.

5.2. إرشاد الملاك (أصحاب المصانع) لما يحقق المصلحة العامة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

إدارة التخطيط والمردود البيئي (2007) إرشادات إجراء دراسات تقييم المردود البيئي للمشاريع التنموية. الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

البنك الدولي (1990) دليل عمليات البنك الدولي: منشور توجيهي للتقييم البيئي. البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة.

السعيد، وليد (2009) مراجعة الأثر البيئي لمشروع المدينة الشمالية في مملكة البحرين باستخدام مصفوفة الأثر السريعة (RIAM). رسالة ماجستير، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الصراعوي، محمد (2001) آثار التلوث البيئي على التنمية في منطقة الخليج. الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

العوضي، بدرية (1996) القوانين البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، دولة الكويت.

الكندري، إيمان (2012) مقابلة شخصية. إدارة التخطيط والمردود البيئي، الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

تتعلق بالنظرية وينقصها الواقعية والعملية وعدم توفر دليل إرشادي وضعف اللوائح التنفيذية لعملية تقييم المردود البيئي وعدم وضوح السياسة في كل ما يتعلق بالدراسة الأولية أو الشاملة. ودعماً لجودة اجراءات تقييم المردود البيئي يجب توفير دليل إرشادي للمكاتب الاستشارية بوضوح متطلبات التقييم البيئي الأولية والتقييم الشامل وخطوات عملية متابعة المشاريع والتدقيق البيئي. تتطلب دراسات تقييم المردود البيئي تقديم خطة للرقابة والتدقيق البيئي والإدارة البيئية يتم العمل بها، وتدل نتائج التحليل على ان هذه الخطط ليست محددة بشكل واضح ولا يتم متابعتها بعد إنجاز المشاريع، لذلك يجب أن تشمل السياسات البيئية على خطط واضحة للمراقبة بحيث تشمل إجراءاتها الحماية العامة تبعاً للمشروع المقترح أقامته كما يجب إلزام أصحاب المشروعات عند منح التراخيص بتطبيق الإجراءات البيئية المقترحة ومتطلبات السلامة، ومراقبة الهيئات الرسمية لأصحاب المشروع بتطبيق الإجراءات البيئية والإدارية. يتطلب تحسين وتطوير ممارسات تقييم المردود البيئي في دولة الكويت الآتي: تطوير أنظمة إدارة المعلومات والبيانات مع توفير مركز بيانات بيئي وطني، والحاجة إلى آلية تنفيذية تؤهل وتمكن السلطة من تنفيذ قراراتها، وتنمية القدرات في مجال البحث العلمي وتقييم المردود البيئي، ووضع آلية ومعايير مهنية يتم من خلالها ترخيص المكاتب الاستشارية العاملة في مجال تقييم المردود البيئي وذلك بإلزامها بتوظيف متخصصين في تقييم المردود البيئي، واعتماد المشاركة المجتمعية كإحدى أسس سياسات تقييم المردود البيئي.

الاستنتاجات والتوصيات

1. الإستنتاجات

استعرضت هذه الدراسة الإجراءات المتبعة لتقييم المردود البيئي في دولة الكويت ومقارنتها مع أفضل الممارسات العالمية لتحديد النواقص في الممارسات الحالية وقد توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

1.1. هناك قانون بيئي وتشريعات خاصة بإنشاء الهيئة العامة للبيئة وتحديد مهامها ولكن لا يوجد تشريعات أخرى تلزم أصحاب المشروعات.

2.1. هناك ضعف في التنسيق ما بين الإدارات المختلفة في الهيئة العامة للبيئة.

3.1. على الرغم من أهمية التقييم البيئي الاستراتيجي كأداة للتحليل وإظهار التأثيرات البيئية للسياسات، والخطط، والبرامج إلا أنه لم يتم ذكرها في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة.

4.1. لا توجد قوائم لتصنيف المشاريع وفقاً لحجم تأثيرها على البيئة، حيث توجد قائمتان للتصنيف، تحدد القائمة الأولى المشاريع الصناعية التي لا تتطلب إجراء تقييم أثر بيئي موسع. وتحدد القائمة الثانية المشاريع التنموية التي تتطلب إجراء دراسة تقييم أثر بيئي شامل.

5.1. لا يوجد دليل لإجراءات الفحص وتحديد المجال، حيث أن

- Balsam A; and Wood C** (2002) A Comparatives Evaluation System in Egypt, Turkey and Tunisia. *Environmental Impact Assessment Review*, **22** (3): 213-234.
Available at: <http://www.ncl.ac.uk/ihs/research/publication/24319>
- Barrow C** (1997) *Environmental and Social Impact Assessment, An Introduction*. Arnold, London, UK
- Glasson J; and Salvador N** (2000) *EIA in Brazil: a Procedures Practice Gap, A Comparative Study with Reference to the European Union, and Especially the UK*. Elsevier Science Inc., London, UK
Available at: www.elsevier.com/locate/eiar
- Haydar F; and Padiaditi K** (2010) Evaluation of the Environmental Impact Assessment System in Syria. *Environmental Impact Assessment Review*, **30** (6):363-370.
Available at: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0195925509001449>
- Naser H.** (2012) Evaluation of the Environmental Impact Assessment System in Bahrain. *Journal of Environmental Protection*, **3** (2): 233-239.
Available at: <http://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?PaperID=17471>
- University of Manchester (EIA Center)** (2000) *Evaluation and Future development of the EIA System in Jordan*. University of Manchester EIA Center, World Bank and Mediterranean Environmental Technical Assistance Programme, (METAP). University of Manchester (EIA Center), Manchester, UK. pp1-20.
Available at: <http://www.siteresources.worldbank.org/EXTMETAP/Resources/EIA-EgyptCR.pdf>
- United Nations Environmental Programme (UNEP)** (2002) *UNEP Environmental Impact Assessment Training Resource Manual, Second Edition*, Nairobi, Kenya.
Available at: http://www.unep.org/publications/search/pub_details_s.asp?ID=463
- المديرية العامة للشؤون البيئية (بدون تاريخ) دليل إجراءات الحصول على التصاريح البيئية. وزارة البلديات الإقليمية والبيئة، سلطنة عمان.
- الهيئة العامة للبيئة (2011) إدارة التخطيط والمردود البيئي. الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.
- الهيئة العامة للبيئة (2010) قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة والسياسات العامة لحماية البيئة في دولة الكويت. الهيئة العامة للبيئة الكويت.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (1989) تقييم التأثيرات البيئية: الإجراءات الأساسية. مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، المملكة العربية السعودية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الإقليمي لغرب آسيا.
- بوناشي، صالح (2013) مقابلة شخصية. الشركة الخليجية للأعمال الكيماوية والبيئية. دولة الكويت.
- عامر رياض (2006) تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عجاوي، سوزان (2012) مقابلة شخصية. المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين.
- عمر، سميرة وزكي، أمجد (2005) التشريعات البيئية والزراعية في دولة الكويت. الجزء الأول والثاني، معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.
- غنيمي، عبد المقصود (2004) قضايا بيئية معاصرة. جمعية حماية البيئة، دولة الكويت.
- قطاع الإدارة البيئية (2009) دليل أسس وإجراءات تقييم الأثر البيئي. وزارة الدولة لشؤون البيئة، جمهورية مصر العربية. مؤسسة التمويل الدولية (1998) التقييم البيئي. البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة.
Available at: <http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/88874004885>
- وزارة الاعلام (2001) قرار رقم 210 لسنة 2001 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة. مجلة الكويت اليوم، العدد 4747 (533).
- وزارة شؤون البيئة (2000) سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله. فلسطين.
- يوسف، سليمان (2002) دراسة تحليلية للممارسات المتبعة في تقييم الأثر البيئي بدولة الكويت. رسالة ماجستير، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين، (رسالة ماجستير غير منشورة).

المراجع باللغة الإنجليزية

- Badr E** (2009) Evaluation of the Environmental Impact Assessment System in Egypt. *Impact Assessment and Project Appraisal*, **27**(3): 193-203.
Available at: <http://www.ingentaconnect.com/content/tandf/iapa>